دولي

نهضة الدراسات الأمنية

ترجمة: أنس خضر

منتدى العاصمة
للدراسات السياسية والمجتمعية

@CAPITALFORUM1

نهضة الدراسات الأمنية

ستيفن م والت

جامعة شيكاغو

المحتويات

مقدمة الناشر 3
المقدمة 3
ما هي "الدراسات الأمنية"؟ 4
"العصر الذهبي" لدراسات الأمن الدولي 5
القيود والثغرات في العصر الذهبي 5
نهاية العصر الذهبي 6
النهضة 7
التطورات الجديدة في الدراسات الأمنية 8
شرح عصر النهضة 10
مشاكل وآفاق الدراسات الأمنية 12
أجندة بحثية للدراسات الأمنية 13
استنتاج: بعض الدروس للمستقبل 18

ترجمة أنس خضر

مقدمة الناشر

في عام 1991 قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي ببضعة شهور نشر ستيفن والت أحد أبرز منظري العلاقات الدولية ورقة بحثية في دورية " International Studies" بعنوان "نهضة الدراسات الأمنية" وقد أُعتبرت تلك الورقة في الأوساط الأكاديمية من الأوراق البارزة في حقل الدراسات الأمنية المتفرع من العلاقات الدولية. ويسعدنا أن نقدم ترجمة لتلك الورقة المهمة التي تساهم في تنظيم المعرفة بذلك الحقل حيث تتناول جذور تشكله وتطوره والمراحل التي مر بها حتى تبلور كحقل قائم بذاته.

المقدمة

تبحث هذه الورقة في تطور الدراسات الأمنية، مع التركيز على التطورات الأخيرة التي شهدها هذا الحقل، وتوفر الدراسة استعراضًا له، ودليلًا للأجندة الحالية للبحث، وتقدم بعض الدروس العملية لإدارة حقل الدراسات الأمنية خلال السنوات المقبلة.

تظل الدراسات الأمنية مشروعًا متعدد التخصصات، لكن انشغالها المبكر بالقضايا النووية قد اتسع ليشمل من بين أمور أخرى موضوعات مثل الإستراتيجية الكبرى، والحرب التقليدية، والأسباب المحلية للصراع الدولي. وأصبح العمل في هذا الحقل دقيقًا بشكل متزايد وميالًا إلى الجانب النظري، مما يعكس التزاوج بين الدراسات الأمنية والعلوم الاجتماعية، وهو ما ساهم في تحسن مكانة حقل الدراسات الأمنية داخل العالم الأكاديمي. ولأن الأمن القومي سيبقى مشكلة للدول، ولأن المجتمع الأكاديمي المستقل يساهم في السياسة العامة الفعالة في هذا الحقل، فإن نهضة الدراسات الأمنية تمثل تطورا إيجابيًّا هاما في حقل العلاقات الدولية.

في منتصف السبعينيات، بدأ حقل الدراسات الأمنية يشهد نهوضًا دراماتيكيًّا. بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في النشاط المهني والأعمال المنشورة حول الموضوعات المتعلقة بالأمن، وأصبحت الدراسات الأمنية أكثر دقةً وتعقيدًا منهجيًّا وميلًا نظريًّا. استمر العلماء في الاختلاف حول قضايا سياسية محددة، لكن الآراء المتنافسة اعتمدت بشكل متزايد على البحث العلمي الاجتماعي المنهجي بدلًا من التأكيدات أو الحجج التي لم يتم التحقق منها. وقد ساعدت تلك التطورات في تبلور الصعود الأخير للدراسات الأمنية والقبول المتنامي لها في العالم الأكاديمي، كما وضعت أساسًا ثابتًا للعمل المستقبلي. ونظرًا للحاجة المستمرة للتحليلات المستقلة للقضايا الأمنية، فإن عودة بروز الدراسات الأمنية يعد تطورًا إيجابيًّا هامًّا في مجال العلاقات الدولية.

تبحث هذه المقالة في هذه النهضة الأخيرة مع وضع عدة أهداف في الاعتبار. أولًا، أسعى إلى تقديم عرض لمجال الدراسات الأمنية ودليل لأجندة البحث الحالية. ثانيًا، من خلال دراسة تطور حقل فرعي معين، آمل أن أقدم بعض الأفكار الأساسية في علم اجتماع المعرفة في العلاقات الدولية. مثل ما الذي يحدد بروز المجالات المختلفة، والاهتمام الذي يُولى لموضوعات محددة داخلها، وقدرتها على توليد المعرفة التراكمية؟ أخيرًا، ومن خلال تتبع صعود الدراسات الأمنية وتراجعها ثم الاهتمام بها مجددا، أسعى إلى تحديد بعض الدروس العملية لإدارة هذا الحقل في السنوات القادمة.

هذه المقالة مقسمة إلى خمسة أقسام. يقدم الجزء الأول تعريفًا للدراسات الأمنية ويصف مكانتها في الحقل الأوسع للعلاقات الدولية. يحدد الجزء الثاني السمات المركزية لما يسمى بـ "العصر الذهبي" لهذا الحقل (1955-1965) ويناقش سبب تراجعه في أواخر الستينيات. ويصف الجزء الثالث النهضة الأخيرة، ويدرس كيف تغير الحقل ولماذا حدثت هذه النهضة. يلخص الجزء الرابع أجندة البحث الحالي ويأخذ في الاعتبار بعض المخاطر المحتملة، وأخيرا يقدم الجزء الخامس العديد من الدروس والمبادئ التوجيهية لتعزيز تقدم هذا الحقل في المستقبل.

ما هي "الدراسات الأمنية"؟

إن حدود التخصصات الفكرية قابلة للاختراق؛ ونتيجة لذلك، فإن أي جهد لتحديد النطاق الدقيق للدراسات الأمنية يعتبر تعسفيًّا إلى حد ما. فمن السهل تحديد التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية: إنها ظاهرة أنتجتها الحرب. وتفترض الدراسات الأمنية أن الصراع بين الدول واردٌ دائمًا، وأن استخدام القوة العسكرية له آثار بعيدة المدى على الدول والمجتمعات (Bull، 1968؛ Martin، 1980). وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الدراسات الأمنية على أنها "دراسة تهديد واستخدام القوة العسكرية والسيطرة عليها" (Nye and Lynn- Jones، 1988). إنها تستكشف الظروف التي تزيد من احتمالية استخدام القوة، والطرق التي يؤثر بها استخدام القوة على الأفراد والدول والمجتمعات، والسياسات المحددة التي تتبناها الدول من أجل الاستعداد للحرب أو منعها أو الانخراط فيها.

غالبًا ما تتداخل أدبيات الدراسات الأمنية مع المزيد من الأدبيات العامة المتعلقة بالعلاقات الدولية، ويتناسب معظمها بشكل مريح مع النموذج الواقعي المألوف. مع ذلك، وبشكل عام، فإن برنامج البحث الخاص بالدراسات الأمنية عادة ما يكون مطلعًا على المناقشات الدائرة حول مشاكل السياسة المركزية، ويميل إلى معالجة الظواهر التي يمكن السيطرة عليها من قبل القادة الوطنيين (Smoke، 1975: 259). ونتيجة لذلك، تميل المشاريع البحثية إلى التركيز على المتغيرات القابلة للتلاعب، أي العلاقات التي يمكن تغييرها من خلال الأفعال السياسية المتعمدة. وبالنظر إلى أن القوة العسكرية هي المحور المركزي للمجال وتخضع للسيطرة السياسية، فإن هذا الاتجاه يكون مناسبًا.

ليست القوة العسكرية المصدر الوحيد للأمن القومي، كما أن التهديدات العسكرية ليست الأخطار الوحيدة التي تواجهها الدول (رغم أنها عادة ما تكون الأكثر خطورة). ونتيجة لذلك، تشمل الدراسات الأمنية أيضًا على سبيل المثال ما يُطلق عليه أحيانًا "فن الحكم"- السيطرة على الجيوش، والدبلوماسية، وإدارة الأزمات. فمن الواضح أن هذه القضايا ذات صلة بالمحور الرئيسي للمجال، لأنها تؤثر بشكل مباشر على احتمالية الحرب وطابعها.

ونظرًا لأن الظواهر غير العسكرية يمكن أن تهدد أيضًا الدول والأفراد، فقد اقترح بعض الكتاب توسيع مفهوم "الأمن" ليشمل موضوعات مثل الفقر والإيدز والمخاطر البيئية وتعاطي المخدرات وما شابه (Buzan، 1983؛ N. Brown ، 1989). تذكرنا مثل هذه الاقتراحات بأن القضايا غير العسكرية تستحق اهتمام العلماء وصانعي السياسات، وأن القوة العسكرية لا تضمن الرفاهية. لكن هذه الوصفة تنطوي على مخاطر توسيع "الدراسات الأمنية" بشكل مفرط؛ وفقًا لهذا المنطق، يمكن اعتبار قضايا مثل التلوث، أو المرض، أو إساءة معاملة الأطفال، أو الركود الاقتصادي كلها تهديدات "للأمن". إن تحديد حقل الدراسات الأمنية بهذه الطريقة سيقضي على تماسكه الفكري ويزيد من صعوبة إيجاد حلول لأي من هذه المشاكل المهمة.

علاوة على ذلك، فإن حقيقة وجود مخاطر أخرى لا تعني القضاء على خطر الحرب. فبغض النظر عن مدى ندمنا عليه، كان العنف المنظم جزءًا أساسيًّا من الوجود البشري لآلاف السنين ومن المرجح أن يظل كذلك في المستقبل المنظور. لذلك، ليس من المستغرب أن الاستعدادات للحرب قد شغلت الأنظمة السياسية عبر التاريخ (McNeill، 1982). إن أي محاولة لفهم تطور المجتمع البشري، ناهيك عن آفاق السلام، يجب أن تأخذ في الاعتبار دور القوة العسكرية. وفي الواقع، نظرًا لتكلفة القوات العسكرية ومخاطر الحرب الحديثة، سيكون من غير المسؤول أن يتجاهل المجتمع الأكاديمي الأسئلة المركزية التي تشكل قلب حقل الدراسات الأمنية.

خلال هذا المقال، أركز بشكل أساسي على الأعمال التي تلبي معايير المنطق والبراهين في العلوم الاجتماعية. مع ذلك، من المهم أن ندرك أن الكثير من الأعمال المنشورة حول مواضيع الأمن لا تفي بهذه المعايير. فنظرًا لأن قضايا الأمن القومي مسيسة إلى حد كبير والموارد المعرضة للخطر هائلة، غالبًا ما يجري العمل على هذه الموضوعات لأغراض سياسية وليست علمية (Walt 1987a). تتفاقم هذه النزعة بسبب إجراءات التصنيف التي تحد من وصول الجمهور إلى المعلومات

ذات الصلة، وتتفاقم أكثر من خلال الشبكة الواسعة من الاستشاريين و"مراكز الفكر" التي يدعمها متعاقدو الدفاع أو وزارة الدفاع نفسها. على الرغم من أن بعض هذا العمل يفي بالمعايير العلمية الأساسية، إلا أنه ينبغي النظر إلى الكثير منه على أنه دعاية بدلًا من اعتباره بحثًا جادًا. وهذا لا ينطبق على كل ما يسمى بـ "تحليل السياسات"، والذي يستخدم غالبًا مفاهيم نظرية معقدة وبحثًا تجريبيًا دقيقًا. لكن هناك فرق بين الجانب الأكاديمي للدراسات الأمنية والأعمال التي هي إلى حد كبير تندرج ضمن الدعاية السياسية، تمامًا كما يوجد فرق بين المشاريع البحثية في علم الجريمة والنقاش العام حول مراقبة الأسلحة.

"العصر الذهبي" لدراسات الأمن الدولي

يُعد حقل الدراسات الأمنية حديثًا نسبيًا. قبل الحرب العالمية الثانية، كان الاهتمام بالإستراتيجية والشؤون العسكرية مقصورًا في المقام الأول على العسكريين المحترفين، واقتصرت المشاريع البحثية في القضايا العسكرية على التاريخ العسكري والدبلوماسي. وقد أظهرت التكاليف المروعة للحرب العالمية الأولى أن الحرب "أهم من أن تُترك للجنرالات". وشارك المدنيون على نطاق واسع في التخطيط العسكري لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، مما مهد الطريق لـ "العصر الذهبي" أو "الموجة الأولى" من الدراسات الأمنية (Jervis، 1979؛ Gray 1982: 45-58).

كما يتوقع المرء، ألقت الثورة النووية بظلالها على الميدان، وكرس المحللون في "العصر الذهبي" معظم جهودهم لفهم آثارها. تم التعرف على التأثير الثوري للأسلحة النووية على الفور (Borden، 1946؛ Brodie، 1946)، كما أن القضايا التي أثارتها التكنولوجيا الجديدة شغلت الإستراتيجيين طوال هذه الفترة (Kaplan، 1983؛ Trachtenberg، 1989). وكان السؤال المركزي واضحًا ومباشرًا: كيف يمكن للدول استخدام أسلحة الدمار الشامل كأدوات للسياسة بالنظر إلى خطورة أي استخدام نووي متبادل؟ أنتج الجهد المبذول للتعامل مع هذه المشكلة أعمالًا أساسية في الردع والإكراه والتصعيد، جنبًا إلى جنب مع العديد من الأعمال التوجيهية بشأن الإستراتيجيات البديلة (Kaufmann، 1956؛ Kissinger 1957؛ Brodie، 1959، Kahn، 1960، Schelling، 1960، 1965؛ Ellsberg، 1961؛ Snyder، 1961). استكشفت أعمال أخرى أسباب الاستقرار (Wohlstetter، 1959؛ Hoag، 1961) وسياسات الاستهداف البديلة (Knorr and Read، 1962) والقيمة المحتملة للحد من التسلح (Brennan، 1961؛ Bull، 1961؛ Schelling and Halperin، 1961؛ Singer ، 1962)، ودور القوات التقليدية والحرب المحدودة في العصر النووي (Osgood، 1957).

كانت هذه الأعمال بشكل ملفت نتاجًا لنهج انتقائي ومتعدد التخصصات لمشاكل محددة في العالم الحقيقي. كان الفكر الإستراتيجي من حقبة ما قبل الأسلحة النووية وثيق الصلة جزئيًا بالقضايا التي أثارتها الثورة النووية، كما أن الافتقار إلى العلماء الراسخين سمح للمحللين من خلفيات متنوعة للغاية بدخول هذا الحقل (Trachtenberg، 1989: 309-11). على الرغم من أن الدراسات الأمنية تركزت بشكل عام في العلوم السياسية، إلا أنها كانت دائمًا مشروعًا متعدد التخصصات.

أجريت الكثير من الأبحاث الأساسية خلال العصر الذهبي في مراكز فكرية مثل مؤسسة راند (Smith، 1966؛ Kaplan، 1983). كان الوصول إلى المعلومات والإطار المؤسسي الداعم من الأصول الواضحة، لكن علاقتهم الوثيقة بوزارة الدفاع ربما شجعت هؤلاء العلماء على النظر إلى مشاكل الأمن القومي من منظور عسكري مفرط (Green، 1966، 1968). على وجه الخصوص، قد يفسر هذا العامل بعض قيود الموجة الأولى من المشاريع البحثية.

القيود والثغرات في العصر الذهبي

أولًا، كما لاحظ العديد من النقاد، قدمت الأعمال المبكرة في الدراسات الأمنية القليل من الدعم التجريبي للاستنتاجات والتوصيات (Green، 1966؛ George and Smoke، 1974؛ Jervis، 1979). بشكل عام، احتوت هذه الأعمال على القليل من المعلومات الموثوقة حول الموضوعات التي تناولتها ولا يوجد دليل منهجي يدعم فرضيات المؤلفين أو توصياتهم.

حتى العمل التاريخي الغني مثل إستراتيجية برنارد برودي في عصر الصواريخ (1959) أصبح غامضًا وتخمينيًّا عند مناقشة القضايا المعاصرة. ونتيجة لذلك، فإن القراء الذين يسعون إلى تقييم مدى كفاية القوى الحالية أو جدوى إستراتيجية معينة لم يتلقوا سوى القليل من التوجيه من هذه الأعمال. وبالطبع، وإلى حد ما، لم يكن هناك مفر من هذه المشكلة. وجرى تصنيف الكثير من المعلومات ذات الصلة، وبصرف النظر عن قصف اليابان، لم يكن هناك سجل تاريخي للحرب النووية والذي يمكن الاستناد إليه في الاستنتاجات أو التوصيات. اضطر العلماء إلى الاعتماد بشكل كبير على التقنيات الاستنتاجية مثل نظرية الألعاب الموضحة من خلال المقارنات أو الحكايات التاريخية المثيرة (Schelling، 1960؛ Kahn، 1960).

استخدمت الأدبيات المبكرة في الدراسات الأمنية أيضًا تعريفًا ضيقًا للسياسة إلى حد ما. مال الحقل إلى تجاهل المصادر غير العسكرية للتوتر الدولي والتركيز فقط على التوازنات العسكرية. على سبيل المثال، افترضت نظرية الردع وجود "معتد" معاد (الاتحاد السوفيتي) وركزت على كيفية جعل التهديدات الانتقامية ذات مصداقية، دون التساؤل عن سبب رغبة الخصم في تحدي الوضع الراهن في المقام الأول. وعلى الرغم من أن شيلينج وآخرين أدركوا أن المعتقدات والتصورات (مثل الخطر المتصور للوقاية) يمكن أن تؤثر على احتمالية الحرب، ركزت الأعمال المبكرة في المقام الأول على إمكانية مواقف القوة المختلفة في تغيير الحافز للضربة أولًا. وهكذا، تميل الأدبيات المبكرة إلى التقليل من أهمية المصادر السياسية للصراع الدولي أو الدور المحتمل للدبلوماسية الإيجابية (Trachtenberg، 18-317 :1989).

كان هذا القيد جزئيًّا نتاجًا منهجيًّا؛ أدى افتراض "الفاعل العقلاني" الذي يكمن في جوهر نظرية الردع إلى توجيه الانتباه بعيدًا عن العوامل السياسية التنظيمية والنفسية والمحلية التي تشكل سلوك الدولة. لعبت الحرب الباردة هنا دورًا أيضًا: نظرًا لأن الرغبة السوفيتية في التوسع اعتُبرت أمرًا مفروغًا منه، فقد وُجه المزيد من الاهتمام لردع ذلك بدلًا من التحقق من الافتراض أو شرح جذوره. وكموظفين في وزارة الدفاع، فليس من المستغرب أن يركز الإستراتيجيون "المدنيون" على المشاكل العسكرية ويقللوا من أهمية السياسة الداخلية والفهم الخاطئ والدبلوماسية.

ربما شجع هذا الاتجاه أيضًا على فصل الدراسات الأمنية عن الأعمال العلمية الأخرى حول الحرب والسلام. فعلى سبيل المثال، ظهرت التحذيرات حول خطر "دوامات الصراع" وقيمة تسوية الخلافات من قبل الباحثين الأكاديميين في مجال "أبحاث السلام" بدلًا من "الإستراتيجيين المدنيين" (Etzioni، 1962؛ Osgood، 1962؛ Jervis، 1976: 109). وبالمثل، جاءت أهم الانتقادات العامة لنظرية الردع والكثير من الاهتمام المبكر بالحد من التسلح من الأكاديميين أيضًا، على الرغم من أن بعضهم كان له علاقات وثيقة مع الوكالات الحكومية. أخيرًا، ساعدت "الثورة السلوكية" في العلوم الاجتماعية على إنتاج مجموعة متنوعة من البرامج البحثية حول النزاعات الدولية، مثل مشروع "روابط الحرب- Correlates of War" في جامعة ميشيغان. وقد قدمت هذه البرامج مساهمة كبيرة في الوعي الذاتي المنهجي لتخصص العلاقات الدولية (Singer، 1972؛ Vasquez، 1987؛ Gochman and Sabrosky، 1990)، لكنها لم تصمم للتعامل مع الأسئلة التي تهم القادة الوطنيين بشكل مباشر. لذا، وفي تناقض حاد مع الأعمال المبكرة في الدراسات الأمنية، كان لهذا المشروع تأثير ضئيل على السياسة العامة وغالبًا ما رُفض باعتباره غير ذي صلة من قبل حقل الدراسات الأمنية.

نهاية العصر الذهبي

انتهت الموجة الأولى من الدراسات الأمنية في منتصف الستينيات، ودخل الحقل في فترة تراجع. وقد أدت عدة أسباب مختلفة إلى هذا الحال.

أولًا، وبحلول ذلك الوقت، وصل برنامج البحث الخاص بالدراسات الأمنية إلى طريق مسدود. إن الأسئلة المركزية التي حددها نموذج الردع العقلاني أصبحت الآن مفهومة جيدًا وإن لم تُحل بالكامل بعد، بينما القضايا المتبقية مثل المقايضة بين الحاجة المزعومة لخيارات الضربة الأولى لجعل الردع الموسع موثوقًا به ومخاطر الحرب المتزايدة التي أدت إليها هذه

القدرات، بدت بعيدة عن الحل ضمن الإطار النظري الحالي (Trachtenberg، 1989: 332). وعلى الرغم من أن برامج السياسات والأسلحة لا تزال محل نقاش، إلا أن المزيد من التقدم يتطلب مناهج مفاهيمية جديدة أو أدوات تحليلية أكثر تقدمًا.

برزت المشكلة الثانية في فشل الجيل الأول من العلماء في إنتاج مجموعة كبيرة من طلاب الدكتوراه. فعلى الرغم من أن أفرادًا مثل ألبرت وولستيتر في جامعة شيكاغو ووليام كوفمان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا قد دربوا عددًا من الطلبة، إلا أنهم كانوا أكثر عرضة لأن يصبحوا مستشارين أو مسؤولين حكوميين بدلًا من دخول الأقسام الأكاديمية. ونتيجة لذلك، لم يظهر جيل لاحق سوى في وقت متأخر نسبيًّا.

السبب الثالث لتراجع حقل الدراسات الأمنية هو حرب فيتنام. فلم تقتصر الكارثة في فيتنام على إلقاء الشكوك على بعض الأعمال المبكرة في هذا الحقل (مثل تقنيات "تحليل الأنظمة" وتطبيق نظرية المساومة على النزاعات الدولية)، بل جعلت أيضًا دراسة الشؤون الأمنية غير عصرية في كثير من الجامعات. كان التأثير الأخير مثيرًا للسخرية ومؤسفًا لأن النقاش حول الحرب كان أولًا وقبل كل شيء نقاشًا حول القضايا الأمنية الأساسية. هل كانت "نظرية الدومينو" دقيقة؟ هل كانت مصداقية الولايات المتحدة على المحك حقًّا؟ هل سيؤدي استخدام القوة العسكرية في فيتنام إلى جعل الولايات المتحدة أكثر أمنًا؟

من خلال إهمال الدراسة الجادة للشؤون الأمنية، لم يتمكن معارضو الحرب بشكل فعال من تحدي المبررات الرسمية لتورط الولايات المتحدة فيها. وإن الاعتقاد المستمر بأن معارضي الحرب لا ينبغي أن يدرسوا الأمن القومي يشبه محاولة إيجاد علاج للسرطان من خلال رفض دراسة الطب مع السماح بإجراء البحوث حول المرض من قبل شركات التبغ وحدها.

قوضت الأحداث الخارجية مجال الدراسات الأمنية بطرق أخرى أيضًا. أدى حدوث الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى جعل دراسة الحرب تبدو أقل أهمية، وأدى الوضع الاقتصادي المتدهور للولايات المتحدة إلى اهتمام أكبر بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي. وبناءً عليه، بدأ العلماء يتساءلون عن جدوى القوة العسكرية والتأكيد على دور القضايا الاقتصادية. أصبحت "العلاقات عبر الوطنية" و"الاعتماد المتبادل" هي كلمات السر الجديدة، كجزء من تحدٍّ واضح للنموذج الواقعي (Cooper 1968؛ Morse، 1970 ؛ Keohane and Nye، 1972، 1977).

ومع ذلك، في الوقت نفسه تقريبًا، بدأ الباحثون في الدراسات الأمنية في التخلي عن الافتراضات البسيطة نسبيًّا التي وجهت الموجة الأولى. كان الإنجاز الرئيسي لهذه الفترة هو تطبيق النظرية التنظيمية[1] على قضايا الأمن القومي، وبشكل أساسي في دراسات شراء الأسلحة واتخاذ قرارات السياسة الخارجية (Art، 1968؛ Allison، 1971 ؛ Halperin، 1974؛ Steinbruner، 1974؛ Beard، 1976). على الرغم من ملاءمتها الواضحة للسياسة، إلا أن هذه الأدبيات ركزت على مسائل التنفيذ بدلًا من الأسئلة المركزية المتعلقة بالإستراتيجية أو متطلبات القوة أو احتمالية نشوب حرب. على هذا النحو، فإن هذه التطورات لم تعكس تدهور حقل الدراسات الأمنية ككل.

النهضة

بدأت نهضة الدراسات الأمنية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، لتشير مع نهاية حرب فيتنام، إلى قرار مؤسسة فورد رعاية العديد من المراكز الأكاديمية في الشؤون الأمنية، وتأسيس "مجلة الأمن الدولي- International Security"، التي أصبحت المنتدى العلمي الرئيسي لمجال الدراسات الأمنية. وعلى الرغم من أن حقل الدراسات الأمنية احتفظ بطابعه متعدد التخصصات وارتباطه الوثيق بقضايا العالم الحقيقي، إلا أن "الموجة الجديدة" اختلفت عن العصر الذهبي في عدة جوانب مهمة.

[1] هي هيكلية متعددة التخصصات من العمل الأكاديمي تركز على فهم المنظمات. (المترجم)

التطورات الجديدة في الدراسات الأمنية

استخدام التاريخ: كان الاعتماد الأكبر على التاريخ من بين أهم التطورات في الدراسات الأمنية. بفضل الوصول المتزايد إلى المواد الأرشيفية ذات الصلة، أجرى المؤرخون تحقيقات مفصلة بشكل متزايد حول سياسة الأمن القومي. أدت هذه الجهود إلى تفسيرات منقحة للأحداث التاريخية الهامة وشراكة متنامية بين المؤرخين وعلماء السياسة (Gaddis، 1987، 1990). والأهم من ذلك، بدأ العلماء في الاعتماد بشكل أكبر على الحالات التاريخية كوسيلة لتوليد النظريات واختبارها وصقلها. على الرغم من استخدام دراسات الحالة لهذه الأغراض في الماضي، إلا أن طريقة "المقارنة المنظمة والمركزة" التي صقلها ألكسندر جورج ورفاقه شجعت العلماء على استخدام السجل التاريخي بطريقة أكثر انضباطًا (George and Smoke، 1974؛1977 Smoke ؛ George 1979).

صُممت طريقة دراسة الحالة المقارنة بشكل صريح لمواجهة الأساليب غير التاريخية التي ميزت الموجة الأولى. من خلال التركيز على الأحداث التاريخية الملموسة، سعت الطريقة إلى نظرية أكثر دقة "وثيقة الصلة بالسياسة" (George and Smoke، 42-616 :1974). لم تكن دراسات الحالة المقارنة حلًا سحريًا بالطبع؛ ظل اختيار الحالة قضية حاسمة، وكان من الصعب إجراء الاستنتاجات السببية بثقة، وغالبًا ما أنتجت هذه الدراسات "تعميمات آنية" متواضعة بدلًا من النظريات العامة القوية. ولكن كما يعترف نقادها، فإن طريقة الحالة المقارنة وسعت مجموعة الفرضيات ذات الصلة وساعدت في كشف قيود النظريات الموجودة (Achen and Snidal، 1989).

تحدي نظرية الردع العقلاني: كان استخدام التاريخ واضحًا بشكل خاص في الهجوم واسع النطاق على نظرية الردع. بالاعتماد على علم النفس، والنظرية التنظيمية، ومجموعة من الدراسات التاريخية، شككت هذه الأعمال في افتراضات المعلومات الكاملة والحسابات العقلانية التي تكمن في قلب نموذج الردع العقلاني. كانت النتيجة نقاشًا حيويًاحول متطلبات الردع، وفائدة إطار الردع العقلاني، والإستراتيجيات المناسبة لتقييمه (George and Smoke، 1974، 1989؛ Steinbruner، 1976؛ Jervis ، 1979، 1989 ، Lebow، 1981 ، Jervis، Lebow، وStein، 1985؛ Orme ، 1987؛ Huth ، 1988؛ Achen and Snidal ، 1989؛ Downs ، 1989؛ Lebow and Stein ، 1989، 1990؛ Huth and Russett، 1990).

سياسة الأسلحة النووية: كما أدت الأفكار والمعلومات الجديدة إلى إحداث تحول في تحليل سياسة الأسلحة النووية. كما كشفت المناقشات المتكررة حول السياسة النووية الإستراتيجية، كان المحللون المدنيون قادرين بشكل متزايد على تحليل القضايا التقنية المعقدة لأن البيانات الضرورية والأساليب التحليلية أصبحت متاحة الآن على نطاق واسع (Davis and Schilling، 1973). ارتبط النقاش حول الإستراتيجية النووية والسيطرة على الأسلحة ارتباطًا وثيقًا بالمخاوف المتعلقة بالتفوق السوفيتي المزعوم، والتقدم المحرز في مختلف مفاوضات الحد من الأسلحة، أو مقترحات الأسلحة الجديدة مثل صاروخ MX ومبادرة الدفاع الإستراتيجي (Gray، 1979، Jervis، 1984؛ Miller and Van Evera، 1986). لقد أصبحت هذه النزاعات معقدة بشكل متزايد ومستنيرة جيدًا، مما يعكس الخبرة والمعلومات الأكبر المتاحة خارج الدوائر الرسمية (Epstein، 1987 May، Bing and Steinbruner، 1988؛ Eden and Miller ، 1989؛ Glaser ، 1990).

وكما لوحظ، أنتج المزج بين النظرية التنظيمية والبحث التجريبي الدقيق أيضًا ابتكارات مهمة في نظرية الردع. ففيما افترض العمل المبكر في الاستراتيجية النووية أن القوات العسكرية لكل طرف ستستجيب بطاعة لأوامر السلطات الوطنية، بدأ العلماء في التشكيك في هذا الاعتقاد المريح من خلال تحليلات متطورة لأنظمة القيادة والسيطرة النووية (Steinbruner، 1978؛ Ball ، 1981؛ Bracken ، 1983؛ Blair ، 1985؛ Carter، Steinbruner، Zraket، 1987) ودراسات تاريخية دقيقة للأزمات النووية السابقة (Sagen، 1985؛ Betts ، 1987؛ Bundy ، 1988). أشارت هذه التحليلات إلى

أن السلطات المدنية لديها معرفة وسيطرة محدودة على العمليات النووية الأمريكية، وأن الحالة الدقيقة للتوازن النووي الإستراتيجي كان لها تأثير مباشر وضئيل على السياسة الدولية بشكل عام وسلوك الأزمات بشكل خاص.

أخيرًا، مكّن الوصول المتزايد إلى السجل الوثائقي المؤرخين من هدم مجموعة متنوعة من الأساطير حول تاريخ سياسة الأسلحة النووية. كشفت هذه الدراسات عن التحيز القوي للقوة المضادة للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية، وعززت الاستنتاج القائل بأنه سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل السيطرة على اشتباك نووي محدود (Rosenberg، 1979، 1983؛ Friedberg، 1980؛ Ball ، 1981؛ Schilling ، 1981؛ Ball Richelson ، 1986؛ Sagan، 1989). باختصار، وفيما كانت المشاريع البحثية في العصر الذهبي مجردة بالضرورة و"خالية من البيانات"، استندت دراسة سياسة الأسلحة النووية خلال عصر النهضة إلى قاعدة أقوى بكثير من الدعم التجريبي.

الحرب التقليدية: بصرف النظر عن الجدل حول "الحرب المحدودة" في الخمسينيات من القرن الماضي وموجة الاهتمام بمكافحة التمرد أثناء حرب فيتنام، قُللت أهمية الحرب التقليدية خلال العصر الذهبي، وقد انعكس هذا الاتجاه في عصر النهضة. إن ظهور التكافؤ الإستراتيجي والقلق بشأن التوازن التقليدي في أوروبا بعد فيتنام أثار الاهتمام المتجدد بدور القوة العسكرية التقليدية. وعلى الرغم من أن بعض هذا العمل كان تحليلًا مباشرًا للسياسات، إلا أن العديد من هذه الدراسات استندت إلى مناهج نظرية جديدة واقتراحات اختُبرت تجريبيًّا حول الحرب التقليدية. وحتى في حال كونها معيبة، فإن هذه الأعمال أرست الأساس للتحسينات اللاحقة.

وبالإضافة إلى مناقشة نشطة حول التوازن التقليدي والتقنيات المناسبة لقياسه (Fischer، 1976؛ Mako، 1983؛ Posen ، 1984-85، 1989؛ Biddle ، 1988؛ Cohen ، 1988؛ Thomson ، 1988؛ Epstein ، 1989؛ Kupchan ، 1989b؛ Mearsheimer ، 1989)، استكشف العلماء متطلبات الردع التقليدي (Mearsheimer، 1983؛ Betts ، 1985؛ Shimshoni ، 1988)، والدروس من حرب فيتنام (Thies، 1980؛ Rosen ، 1982؛ Krepinevich ، 1986؛ Shafer ، 1988؛ Clodfelter ، 1989؛ Pape ، 1990)، وخطر الهجوم المفاجئ (Betts، 1982؛ Levite، 1987؛ Kam ، 1988)، ومزايا مواقف وعقائد القوة البديلة (Luttwak، 1980-81؛ Mearsheimer ، 1981-82؛ Betts ، 1983). وناقشت دراسات أخرى إستراتيجيات قوة الانتشار السريع (Waltz، 1981؛ Epstein ، 1981) والبحرية الأمريكية (Posen، 1982؛ Epstein ، 1983-84؛ Brooks ، 1986؛ Mearsheimer ، 1986). باختصار، على الرغم من استمرار الاهتمام بسياسة الأسلحة النووية، فقد احتلت دراسة الحرب التقليدية مكانة بارزة في هذه النهضة.

إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى: الإستراتيجية الكبرى هي "نظرية" الدولة لخلق الأمن من خلال الوسائل العسكرية والدبلوماسية (Posen، 1984: 13). كان الاهتمام المتزايد بالموضوع واضحًا بشكل خاص في الولايات المتحدة، والذي نشأ عن شعور متنام بأن الولايات المتحدة أفرطت في التزاماتها وتحتاج إلى إعادة التفكير في أولوياتها الإستراتيجية. فبالإضافة إلى العديد من الدراسات التاريخية (Gaddis، 1982؛ Leffler، 1984)، ناقشت مجموعة من الكتب والمقالات نطاق المصالح الأمريكية، وفائدة القوة العسكرية في الدفاع عنها، وردود الدول الأخرى المحتملة على السياسات الأمريكية البديلة (Huntingnton، 1982؛ Calleo، 1987؛ Posen and Van Evera، 1987؛ Gray 1988؛ David، 1989؛ Desch، 1989؛ Walt، 1989؛ Van Evera، 1990). على الرغم من أن الإجماع على الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة لا يزال بعيد المنال، إلا أن النقاش أوضح الاتجاه المتزايد للعلماء لبناء توصياتهم على ادعاءات تجريبية ونظرية قابلة للاختبار.

دراسات الأمن ونظرية العلاقات الدولية: وقد شهدت نهضة الدراسات الأمنية عودة قضايا الأمن القومي إلى الأجندة العلمية بين منظّري السياسة الدولية. فعلى المستوى الأكثر عمومية، قدمت نظرية كينيث والتز للسياسة الدولية (1979) إعادة

صياغة قوية لمنظور الواقعيين، بمساعدة من الدفاعات الحماسية للواقعية داخل الاقتصاد السياسي الدولي (Gilpin، 1975؛ Lake، 1987؛Grieco ، 1990). على عكس النظريات الليبرالية الشائعة خلال حقبة الانفراج، أكدت هذه الأعمال على الأهمية الدائمة للفوضى والحرب كقيود على سلوك الدولة. ليس من المستغرب أن يكون الاهتمام المتجدد بأسباب الحرب بارزا أيضًا. أثارت الدراسات المهمة التي أجراها روبرت جيرفيس وجورج كويستر تبادلًا حيويًّا حول تأثيرات المزايا الهجومية والدفاعية (Quester، 1977؛ Jervis، 1978؛ Levy، 1984؛ Posen، 1984؛ Snyder، 1984؛ Van Evera، 1984؛ Sagan، 1986؛ Shimshoni، 1990-1991)، بينما أثارت نظرية "المنفعة المتوقعة" للحرب المثيرة للجدل لبروس بوينو دي ميسكيتا نقاشًا حادًّا بنفس القدر (Bueno de Mesquita، 1981؛Majeski and Sylvan ، 1984؛Wagner ، 1984). استكشف العلماء أيضًا تأثير السياسات المحلية، والفهم الخاطئ، وهيكل النظام على احتمالية الحرب (للحصول على مسح ممتاز لهذه الأدبيات، انظر Levy، 1990). وشملت الأعمال النظرية الأخرى ذات الصلة المباشرة بالشؤون الأمنية دراسات التحالفات (G. Snider، 1984؛ Walt، 1987)، الانفصال (Lynn- Jones، 1986)، وإستراتيجيات التعاون بين الخصوم (Oye، 1986؛ George، Farley، Dallin، 1988؛ Rock، 1989). باختصار، لم تقتصر نهضة الدراسات الأمنية على أبحاث السياسة الضيقة. شكلت الدراسات النظرية الصريحة جزءًا كبيرًا من هذا الحقل، وسعى العلماء بوعي إلى تطبيق هذه النتائج على مشاكل سياسية معينة.

دور البرج العاجي: السمة الأخيرة التي تفصل العصر الذهبي عن النهضة الأخيرة هي نمو الدراسات الأمنية في العالم الأكاديمي. على الرغم من أن العديد من الشخصيات الرئيسية في الموجة الأولى قد شغلوا مناصب جامعية، إلا أنهم قاموا بعملهم الأكثر تأثيرًا في مراكز الأبحاث مثل راند. وعلى الرغم من وجود المحللين الخارجيين، يظل "البرج العاجي" مهمًّا، ومن الواضح أن مركز الثقل قد تحول مرة أخرى نحو الأكاديمي. يعكس إنشاء قسم الأمن الدولي وتحديد الأسلحة داخل جمعية العلوم السياسية الأمريكية في عام 1988 اتجاهًا مشابهًا.

شرح عصر النهضة

كما توحي هذه المناقشة، فإن ظهور مشكلات سياسية جديدة وألغاز نظرية وتجريبية محددة قد لعب الدور الأساسي في إشعال شرارة نهضة الدراسات الأمنية. وقد تعززت هذه النهضة من خلال العديد من التطورات الأخرى أيضًا.

نهاية حرب فيتنام: سهّل انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية على الطلاب دراسة قضايا الأمن القومي دون نبذهم، وربما قلل من الشكوك التي كانت تنظر بها الأقسام الأكاديمية إلى الباحثين في الدراسات الأمنية. كما شجع الخلل على إعادة تقييم السياستين الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، ألهم هذا الواقع العلماء الشباب بدراسة القضايا الأمنية من أجل التعلم من أخطاء الماضي. فإذا قوضت حرب فيتنام الدراسات الأمنية في الستينيات، فقد ساعدت في إحيائها بمجرد انتهاء الحرب.

انهيار الانفراج: تجدد الاهتمام بالشؤون الأمنية أيضًا بسبب تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. على الرغم من المبالغة في الاهتمام العام بموقف أمريكا الدولي، ساعدت الثورتان الإيرانية والنيكاراغوية، ومعاهدةSALT II ، والتدخل السوفيتي في أفريقيا وأفغانستان، في إعادة قضايا الأمن القومي إلى دائرة اهتمام الجمهور وجدول أعمال الأكاديمي. وعزز البناء الدفاعي الدراماتيكي لإدارة ريغان هذا الاتجاه من خلال إثارة المخاوف بأن سياسة الأمن القومي للولايات المتحدة كانت مفرطة في أحسن الأحوال واستفزازية في أسوأ الأحوال. وبذلك أطلقت الحرب الباردة العصر الذهبي للدراسات الأمنية بينما تسبب الانفراج في ضعف العناية بها ثم ساعدت التوترات الدولية المتزايدة في إنعاش الحقل مجددا.

الوصول المتزايد إلى البيانات: كان السبب الرئيسي الآخر للنهضة هو زيادة جودة وكمية المعلومات المتاحة للباحثين العاملين خارج مؤسسة الأمن القومي الرسمية. فبالإضافة إلى الشراكة المتنامية بين المؤرخين وعلماء السياسة، وزيادة

استخدام المواد الأرشيفية، استفادت الدراسات الأمنية من زيادة الوصول إلى البيانات المتعلقة بقضايا الأمن المعاصرة. كان هذا التطور جزءًا من الحملة العامة ضد السرية الحكومية المستوحاة من حرب فيتنام وفضيحة (WaterGate)[2]، وبحلول منتصف السبعينيات من القرن الماضي، أتيحت البيانات الموثوقة حول سياسة الدفاع من طرف عدة مؤسسات مثل مكتب الميزانية في الكونجرس ومكتب تقييم التكنولوجيا، إلى جانب التقرير السنوي لوزير الدفاع، ومجموعة متنوعة من جلسات الاستماع وتقارير اللجان في الكونغرس. ثم استُكملت هذه المصادر الرسمية بمنشورات من منظمات خاصة مثل المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)، ومعهد بروكينغز، ومعهد دراسات الدفاع ونزع السلاح (IDDS)، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI) . وكالمصادر الرسمية التي استندت إليها، احتوت بعض هذه المنشورات على أخطاء وتحيزات لا مفر منها (Brzoska، 1981؛ Blackaby and Ohlson ، 1982). ومع مرور الوقت، ساعد التدقيق العام في تصحيح هذه المشكلات، ومع ذلك، أصبح المحللون المدنيون بارعين بشكل متزايد في تحليل قضايا الدفاع المعاصرة. باختصار، كان تحسين الوصول إلى المعلومات شرطًا ضروريًّا لنمو هذا الحقل.

زيادة منافذ النشر: مثّلت المنافذ الجديدة للنشر العلمي إضافة هامة لحقل الدراسات الأمنية أيضًا. في الماضي، كان الافتقار إلى المجلات المحكمة في الشؤون الأمنية عقبة أمام الباحثين الأصغر سنًّا في العالم الأكاديمي وربما يكون قد ساهم في عزل جزئي للدراسات الأمنية عن المجتمع الجامعي. ولكن إنشاء مجلة الأمن الدولي عام 1976 ومجلة الدراسات الإستراتيجية عام 1978، وتحسين جودة بعض الدوريات مثل Survival وThe Adelphi Papers، وتأسيس مشروع Cornell لدراسات الشؤون الأمنية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي كل ذلك شجع المزيد من الأعمال الطموحة والدقيقة في الموضوعات الأمنية. حتى مجلة International Organization، المجلة الأولى في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، أصدرت دعوة صريحة لإرسال مقالات عن الشؤون الأمنية خلال هذه الفترة، مما زاد من تعزيز شرعية حقل الدراسات الأمنية.

الدعم المالي: مثلها مثل القرون الوسطى التي حملت العنوان نفسه، كانت نهضة الدراسات الأمنية تغذيها الثروة. كان لالتزام مؤسسة فورد المبكر بإنشاء مراكز بحثية في هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وستانفورد وكورنيل وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس تأثيرٌ قويٌّ بشكل استثنائي، إلى جانب التزامها الطويل الأمد مع معهد الدراسات الدولية. شجع القلق العام المتزايد بشأن قضايا الأمن القومي الدعم السخي من مؤسسات مثل مؤسسة كارنيجي في نيويورك، ومؤسسة فورد، ومؤسسة ماك آرثر، ومؤسسة جون إم أولين، والأكاديمية الوطنية للعلوم، وصناديق بيو الخيرية، والمعهد الأمريكي للسلام، ومؤسسة سميث ريتشاردسون، بالإضافة إلى آخرين. مكنت البرامج التي تدعمها هذه الأموال العلماءَ من إجراء أبحاث خالية من الضغوط الرسمية، كما ساعدت العلماء الأصغر سنًّا على إكمال تدريبهم، وسمحت للأعضاء الجدد في هذا الحقل بتشكيل شبكات مهنية قيمة داخل الجو الفكري المتنوع للجامعة. لذلك، ليس من المستغرب أن العديد من الباحثين الشباب البارزين في الدراسات الأمنية أمضوا جزءًا من حياتهم المهنية في أحد هذه البرامج.

دراسات الأمن والعلوم الاجتماعية: أخيرًا وليس آخرًا، سُهلت نهضة الدراسات الأمنية من خلال تبنيها لمعايير وأهداف العلوم الاجتماعية. كعلم اجتماعي، تسعى الدراسات الأمنية إلى تطوير مقترحات تفسيرية عامة حول استخدام القوة في السياسة الدولية، وتطبيق هذه المعرفة على القضايا المعاصرة الهامة. ومثل علماء الاجتماع الآخرين، ينخرط العلماء المتخصصون في الشؤون الأمنية في ثلاثة أنشطة رئيسية: **1) إنشاء النظرية**، عبر تطوير مقترحات سببية ذات صلة منطقية تشرح ظاهرة معينة مثيرة للاهتمام؛ **2) اختبار النظرية**، عبر محاولات التحقق من النظريات المتنافسة ودحضها أو صقلها عن طريق اختبار تنبؤاتها مقابل مجموعة أدلة منتقاة علميًّا؛ و**3) تطبيق النظرية**، عبر استخدام المعرفة المتوفرة لإلقاء

[2] فضيحة (وترغيت) لإدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والتي أسفرت عن استقالته عام 1974 (المترجم).

الضوء على مشكلة سياسية معينة. غالبًا ما تكون الفئتان الأوليان مترابطتين- عادةً ما يكون إنشاء نظريات جديدة مصحوبًا بجهود لاختبارها- بينما يتكون "تحليل السياسات" في الشؤون الأمنية في المقام الأول من الفئة الثالثة.

تسعى الدراسات الأمنية إلى تحصيل معرفة تراكمية حول دور القوة العسكرية. وللحصول على هذه المعرفة، يجب أن يتبع حقل الدراسات الأمنية المعايير القياسية للبحث العلمي مثل: الاستخدام الدقيق والمتسق للمصطلحات، والقياس غير المتحيز للمفاهيم النقدية، والتوثيق العام للمطالبات النظرية والتجريبية. وعلى الرغم من عدم وجود مؤسسة بحثية تلتزم بهذه المعايير تمامًا، إلا أنها تمثل المبادئ التي تجعل من تحصيل المعرفة التراكمية ممكنة. يرجع التطور المتزايد في مجال الدراسات الأمنية وبروزه المتزايد داخل المجتمع العلمي في جزء كبير منه إلى تأييد هذه المبادئ من قبل معظم أعضاء هذا الحقل.

الخلاصة: جرى تحديد نهضة الدراسات الأمنية بشكل مفرط. لقد عكست مناخًا سياسيًّا قُدّرت فيه أهمية مشاكل الأمن القومي بشكل متزايد، وأصبحت المؤسسات الأكاديمية أكثر تقبلًا للعمل في هذا الحقل. وعلى الرغم من أن النهضة بدأت قبل التنامي الأخير في الدعم المالي، إلا أن هذه المنح استمرت في نموها. كانت زيادة الوصول إلى المعلومات والخبرة المدنية سببًا ونتيجة إلى جانب التزاوج بين الدراسات الأمنية والعلوم الاجتماعية. وتمثّلت النتيجة في عودة ظهور حقل فرعي مهم من العلاقات الدولية في شكل جديد ومحسن.

مشاكل وآفاق الدراسات الأمنية

ما الذي ينتظر الدراسات الأمنية؟ فمن ناحية، قد يؤدي الاعتقاد السائد بأن نهاية الحرب الباردة قد قللت من مخاطر الحرب إلى تحويل الدعم المالي وطاقات البحث مؤقتًا في اتجاهات أخرى. ومن ناحية أخرى، من غير المرجح حدوث انخفاض دائم لثلاثة أسباب على الأقل. **أولًا :** كما تذكرنا الحرب في الخليج الفارسي (حرب العراق وإيران)، تبقى القوة العسكرية عنصرًا مركزيًّا في السياسة الدولية، ويؤدي الفشل في تقدير أهميتها دائمًا إلى تذكيرات مكلفة. **ثانيًا :** أُضفي الطابع المؤسسي على الدراسات الأمنية في العديد من أقسام الجامعات. في الواقع، يجب الآن اعتبار برنامج الدراسات العليا الذي يفتقر إلى الخبراء المؤهلين في هذا الحقل غير مكتمل. وبالتالي، سيظهر اختصاص دكتوراه جديد في الوقت المناسب وسيتمتع بفرص مهنية مناسبة. والأهم من ذلك كله، أن انهيار نظام الحرب الباردة سيخلق مشاكل سياسية جديدة وألغازًا بحثية جديدة. باختصار، يتوسع جدول الأعمال الأكاديمي في الدراسات الأمنية، ولا يتقلص، وستظل الدراسات الأمنية مجالًا فرعيًّا نشطًا لبعض الوقت في المستقبل.

المشاكل المحتملة

على الرغم من أسباب التفاؤل هذه، إلا أن هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تقوض التطور المستقبلي لحقل الدراسات الأمنية. كما أشرنا سابقًا، فإن الموارد المعرضة للخطر في المناقشات حول الدفاع والسياسة الخارجية تخلق إغراءً قويًّا للتركيز على تحليل السياسة على المدى القصير. علاوة على ذلك، كما حذر هانس مورجنثاو ذات مرة، فإن المشاركة النشطة في السياسة تغري المشاركين حتمًا بالتضحية بالنزاهة العلمية من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو فعالية سياسية (Morgenthau، 1970؛ Walt ، 1987a: 146-60). على الأقل، هناك حوافز قوية للتركيز على العمل الاستشاري وتحليل السياسات بدلًا من البحث العلمي التراكمي. إذا أهملت الدراسات الأمنية أسئلة البحث طويلة المدى وركزت فقط على قضايا السياسة الفورية، فسيكون من الصعب تجنب التراجع في الدقة والجودة.

ومع ذلك، فإن الاتجاه المعاكس قد يشكل خطرًا أكبر. بشكل عام، استفادت الدراسات الأمنية من ارتباطها بقضايا العالم الحقيقي. ظهرت أوجه التقدم الرئيسية في العقود الأربعة الماضية من الجهود المبذولة لحل المسائل العملية الهامة. إذا استسلمت الدراسات الأمنية لميل التخصصات الأكاديمية لمتابعة "التافه، والشكلي، والمنهجي، والنظرية البحتة، والاختزال

التاريخي المتحكم به، والشؤون غير ذات الصلة سياسيًّا" (Morgenthau، 1966: 73)، فإن تقدمها النظري وقيمتها العملية ستتراجع حتمًا.

باختصار، يجب أن تشق الدراسات الأمنية طريقها بين أسطورتي الانتهازية السياسية وعدم الترابط الأكاديمي. ماذا يعني هذا في الممارسة العملية؟ هذا يعني، من بين أمور أخرى، أن الدراسات الأمنية يجب أن تظل حذرة من الظواهر ذات النتائج العكسية التي أغرت مجالات أخرى من الدراسات الدولية، وأبرزها نهج "ما بعد الحداثة" للشؤون الدولية (Ashley، 1984؛ Der Derian and Shapiro، 1989؛ Lapid، 1989). على عكس ادعاءات مؤيديها، لا يزال يتعين على مناهج ما بعد الحداثة إظهار قيمة كبيرة لفهم السياسة العالمية. حتى الآن، تبدو هذه الأعمال في الغالب نقدًا وليست نظرية. وكما لاحظ روبرت كيوهان، إلى أن يحدد هؤلاء الكتاب . . . برنامجًا بحثيًّا ويثبتوا أن بإمكان الدراسات الأمنية إلقاء الضوء على قضايا مهمة في السياسة العالمية، فإنها ستبقى على هامش الحقل (Keohane، 1988: 392). وعلى وجه الخصوص، تعتبر قضايا الحرب والسلام مهمة للغاية بحيث لا يمكن تحويل الحقل إلى الخطاب اللطيف المنفصل عن العالم الحقيقي.

يجب أيضًا النظر إلى استخدام النماذج الرسمية ببعض الحذر، على الرغم من أن قيمتها المحتملة أكبر. تمتلك الأساليب الرسمية ميزات واضحة: تميل الافتراضات التحليلية إلى التعبير عنها بشكل أكثر وضوحًا، ويمكن معالجة الفجوات في الأدلة من خلال تحليلات الحساسية المنهجية، ويمكن للتقنيات الرياضية المتقدمة تحديد الحلول الاستنتاجية للمشكلات المستعصية سابقًا (للحصول على أمثلة حديثة، انظر O'Neill، 1989؛ Downs and Rocke، 1990؛ Powell، 1990). يمكن للتحليل الرسمي أيضًا أن يصور البنية المنطقية للنظرية بدقة، ويولد مقترحات غير بديهية ويحدد التناقضات.

وعلى الرغم من نقاط القوة هذه، كان للتطبيقات الرسمية الحديثة تأثيرٌ ضئيل نسبيًّا على الأعمال الأخرى في هذا الحقل. يقف هذا الموقف في تناقض حاد مع الأعمال الشكلية السابقة (Schelling، 1960؛ Olson and Zeckhauser، 1966)، التي كان لها تأثير واسع ودائم. أحد الأسباب هو ميل الأعمال الحديثة إلى الاعتماد على الافتراضات البطولية المتزايدة، والتي تجعل من هذه النماذج غير قابلة للاختبار وأقل قابلية للتطبيق على مشاكل العالم الحقيقي المهمة. الخطر، كما حذر شيلينج، هو "استعداد علماء الاجتماع للتعامل مع موضوع [الإستراتيجية] كما لو كان، أو ينبغي أن يكون، مجرد فرع من فروع الرياضيات".

من الواضح أن المشاريع البحثية في العلوم الاجتماعية لا تحتاج لأن تكون لها "صلة سياسية" فورية. لكن التسامح مع الأساليب المتنوعة ليس ترخيصًا لاتباع تقنية بغض النظر عن مردودها النهائي؛ تكمن قيمة أي أداة من أدوات العلوم الاجتماعية فيما يمكن أن تخبرنا به عن السلوك البشري الحقيقي. إن النماذج الرسمية مفيدة عندما تفعل ذلك، لكن لا ينبغي اعتبارها غايات في حد ذاتها. لسوء الحظ، على الرغم من القوة النارية الفنية الرائعة التي ظهرت في العديد من الأعمال الرسمية الأخيرة، فإن قدرتها على تسليط الضوء على مشاكل الأمن القومي المهمة كانت مخيبة للآمال.

نظرًا لأن التخصصات العلمية تتقدم من خلال المنافسة، يجب ألا نحاول فرض طريقة منهجية واحدة على الحقل. إن الإصرار على أن طريقة واحدة تشكل النهج الصحيح الوحيد يشبه القول بأن المطرقة هي الأداة المناسبة الوحيدة لبناء منزل. إن القيود المذكورة أعلاه ليست أكثر من تحذير، وبالتالي؛ فإن أفضل ما يخدم التقدم هو زيادة الحوار بين الأطر المنهجية المختلفة (Downs، 1989).

أجندة بحثية للدراسات الأمنية

ستؤدي أي محاولة لتحديد جدول أعمال البحث دائمًا إلى حذف الاحتمالات المهمة أو غير المتوقعة. ومع ذلك، من الواضح أن العديد من الموضوعات تستحق المزيد من الاهتمام.

دور السياسة المحلية: جاءت بعض التطورات الأكثر إثارة للاهتمام في الدراسات الأمنية من الباحثين الذين يركزون على جوانب مختلفة من السياسة الداخلية. ما يوحد هذه النظريات المتباينة هو الاعتقاد بأن السياسة الداخلية هي محدد قوي لسياسة الأمن القومي. على سبيل المثال، جادلت العديد من الدراسات البارزة بأن الديمقراطيات الليبرالية لا تحارب بعضها البعض (Small and Singer، 1976؛ Chan، 1984؛ Weede، 1984؛ Doyle، 1986؛ Maoz and Abdolali، 1989)؛ نظرًا لأهمية هذا الادعاء، فإن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لحل الألغاز النظرية والتجريبية المتبقية. وبالمثل، فإن الجدل طويل الأمد حول دور الجيش كسبب للحرب لا يزال دون حل (Huntingnton، 1957؛ Vagts، 1959؛ Betts، 1977؛ Snider، 1984؛ Van Evera، 1984)، جنبًا إلى جنب مع صحة ما يسمى بـ "كبش الفداء" والنظريات التحويلية للحرب (ليفي، 1988، 1990). تشير أعمال حديثة أخرى إلى أن تغيير النظام أو الثورة هو سبب قوي للصراع أيضًا (Maoz، 1989؛ Walt، 1990)، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من البحث لقياس هذا التأثير وتفسيره. لطالما شدد الطلاب الباحثون في "سباقات التسلح" على دور العوامل المحلية (York، 1970؛ Kurth، 1971؛ Senghaas، 1972؛ Evangelista، 1988)، والعمل الأخير لـ Jack Snyder (1991) حول الإمبراطوريات يجادل بأن السياسات الداخلية للمجتمعات سريعة التصنيع تشجع تحالفات محلية "متدحرجة" تتحد خلف سياسات خارجية توسعية للغاية. وبالنظر إلى التحولات الأخيرة في السياسة الداخلية للاتحاد السوفيتي وحلفائه في أوروبا الشرقية، فمن الواضح أن المزيد من العمل على هذه الأساليب المختلفة أمر مطلوب.

أسباب السلام والتعاون: من مجالات النمو المحتملة الأخرى إيلاء اهتمام أكبر لأسباب السلام والتعاون. من المؤكد أن معظم النظريات حول أسباب الحرب هي أيضًا نظريات حول السلام (Van Evera، 1984؛ Blainey، 1988)، واستكشاف طرق للحد من مخاطر الحرب كان جزءًا من حقل الدراسات الأمنية منذ بدايته.

في الماضي، وعلى الرغم من ذلك، كانت الدراسات الأمنية تميل للنظر إلى البحث الصريح حول السلام باعتباره خياليًّا أو ساذجًا، ربما على أساس الاعتقاد بأنه لا ينبغي تحويل الواقعيين إلى مثل هذه المساعي المثالية. من جانبهم، مال الباحثون في مجال السلام إلى افتراض أن استخدام القوة كان دائمًا غير منطقي، وأن سباقات التسلح كانت سببًا قويًّا للصراع، لا مجرد عوارض لها، وأن الحرب تحدث دائمًا نتيجة سوء الفهم. إن ميل بعض باحثي السلام إلى النظر إلى الرأسمالية على أنها محرك قوي للصراع (على الرغم من الأدلة الوفيرة ضد هذا الاعتقاد) أدى إلى تقسيم المجالين إلى أبعد من ذلك.

رغم ذلك، ومع مرور الوقت، بدأت وجهتا النظر في التقارب. كما نوقش أعلاه، كرس الباحثون في الدراسات الأمنية اهتمامًا كبيرًا للفهم الخاطئ والسياسة الداخلية كأسباب للحرب، بينما بدأ بعض باحثي السلام في معالجة قضايا الإستراتيجية العسكرية وسياسة الدفاع بطريقة جيدة الاطلاع وأكثر تعقيدًا. ربما يكون هذا الاتجاه أكثر وضوحًا في الأدبيات المتعلقة بالدفاع "غير الهجومي": تقر العديد من هذه الكتابات بالحاجة إلى القوة العسكرية أثناء التحقيق في هياكل القوة البديلة التي يمكن أن تحسن معضلة الأمن بين الدول (Ahfeldt، 1983؛ Alternative Defense Commission، 1983؛ Agrell، 1987؛ Gates، 1987؛ Saperstein، 1987؛ Flanagan، 1988). على الرغم من كونها نتاجًا لمجتمع أبحاث السلام في المقام الأول، إلا أن هذه الأعمال تحمل تشابهًا قويًّا مع أدبيات الهجوم/ الدفاع في الدراسات الأمنية.

يتجلى الاهتمام المتزايد بالسلام والتعاون بطرق أخرى أيضًا. على سبيل المثال، كان علماء الشؤون الأمنية في الماضي مرتابين بشكل مفهوم في "الأنظمة الأمنية" (Jervis، 1983)، لكن الدراسات الحديثة تشير إلى أن الأنظمة الدولية يمكن أن تكون لها آثار إيجابية متواضعة على قدرة الدول على التعاون في قضايا أمنية محددة (Lynn- Jones، 1985؛ Nye، 1987؛ George، Farley and Dallin، 1988). وعلى الرغم من أن المساعدة الذاتية تظل الحتمية الأساسية في السياسة الدولية، إلا أن الترتيبات المؤسسية لا يزال بإمكانها المساهمة في السلام، لا سيما إذا كانت تتناول بشكل مباشر الأسباب الرئيسية للحرب التي يمكن السيطرة عليها والتي حددها العمل الأكاديمي السابق.

بعيدًا عن كونها مثالية خيالية، تتسق الجهود المبذولة لتقليل خطر الحرب مع التركيز المركزي للدراسات الأمنية ومع التشاؤم التقليدي للواقعية بشأن احتمالات السلام الدائم. علاوة على ذلك، فإن الحفاظ على السلام يساهم بشكل مباشر في الأمن القومي، على الأقل بالنسبة لمعظم الدول في معظم الأوقات. نظرًا لاعتقادهم بأن الحرب هي دائمًا احتمال، يجب أن يهتم الواقعيون بشكل خاص بابتكار طرق لضمان عدم حدوثها. باختصار، إن البحث المستنير حول السلام هو استجابة واقعية للفوضى ويجب أن يكون جزءًا من الدراسات الأمنية.

قوة الأفكار: أخيرًا، ازداد الاهتمام أيضًا بـ "القوة المستقلة للأفكار" في السنوات الأخيرة. أكد المؤرخون (Howard، 1984)، على دور "المعتقدات الإستراتيجية" في السياسة الخارجية والعسكرية، بالإضافة إلى العلماء الذين يعتمدون على علم النفس (Jervis، 1976؛ Kull، 1988)، ودراسات المنظمات العسكرية والسياسة الداخلية (Snyder، 1984، 1991؛ Van Evera، 1984؛ Thomson، 1990). بشكل أكثر عمومية، جادل John Mueller (1989) وJames L. Ray (1990) بأن الحرب مفهوم يتلاشى بين المجتمعات الصناعية المتقدمة، تمامًا كما أصبحت المبارزة والعبودية بالية في القرن التاسع عشر. ومن الجدير بالذكر أن حججهم لا تستند إلى المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية. وبدلًا من ذلك، يزعمون أن أهوال الحرب التقليدية أساءت إلى الاعتقاد السابق بأنه كان نشاطًا نبيلًا أو بطوليًا. ومع ذلك، تظل هذه الحجة غير مكتملة، لأننا نفتقر إلى نظرية تفسر التغيير الملحوظ في المواقف (Kaysen، 1990). يعزو مولر هذا التحول إلى التجربة اللاإنسانية للحرب العالمية الأولى، لكن هذا لا يفسر سبب فشل الحروب السابقة في تحقيق نتيجة مماثلة. بدون نظرية تغيير المواقف، لا يمكننا تقدير استمرارية المواقف الحالية المناهضة للحرب أو استنباط إستراتيجية عملية لتعزيزها. وكما يعترف مولر، فإن اندلاع الحرب العالمية الثانية يُظهر أنه إذا كانت معظم الدول، وليس جميعها، تعتقد أن الحرب مروعة للغاية بحيث لا يمكن التفكير فيها، فإن أولئك الذين لا يشاركون وجهة النظر هذه سيكونون أكثر عرضة لاستخدام القوة على وجه التحديد لأنهم يتوقعون أن يذعن المعارضون بدلًا من التفكير في القتال. ما لم يصبح الاشمئزاز الشعبي من الحرب عالميًا ودائمًا، فإنه لا ضمانات بتوقف العنف بين الدول. على الرغم من هذه القيود، يظل تأثير تغيير المواقف على الحرب سؤالًا رائعًا، كجزء من الموضوع العام لكيفية تعلم الدول الدروس.

نهاية الحرب الباردة: على مدار الأربعين عامًا الماضية، حددت القوتان العظميان سياساتهما الأمنية في المقام الأول استجابةً لبعضهما البعض، وشكَّل التنافس بينهما سلوكَ معظم الدول الأخرى أيضًا. وبناءً على ذلك، فإن تراجع التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيكون له تأثير كبير على الدراسات الأمنية.

أولًا، ستزداد أهمية دراسة الإستراتيجية الكبرى. كما نوقش سابقًا، عاد الاهتمام بالإستراتيجية الأمريكية الكبرى خلال نهضة الدراسات الأمنية، ولكن لا توجد حتى الآن أعمال نظرية أو مقارنة حول الإستراتيجية الكبرى، ووجود دراسات قليلة نسبيًا لحالات أخرى. ونظرًا لأن القوى العظمى وما دونها ستحتاج لترتيبات أمنية جديدة بمجرد انتهاء الحرب الباردة، سيكون البحث عن الإستراتيجيات الكبرى البديلة ذا أهمية واضحة. ما هي الظروف التي تحتم على الدول استخدام القوة العسكرية، ولأي أغراض؟ مع تضاؤل التهديد السوفيتي، ما هي المصالح التي ستسعى القوى العظمى الأخرى للدفاع عنها؟ هل تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها الآن تقليص عدد قواتها العسكرية، أم ينبغي تشكيلها لمواجهة حالات طوارئ أخرى؟ من المؤكد أن هذه القضايا ستحظى باهتمام كبير، وبعضها يجب أن يأتي من خبراء دون اهتمام مهني بالنتيجة.

ثانيًا، تثير نهاية الحرب الباردة قضايا أساسية حول آفاق السلام. هل سيؤدي تضاؤل التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى تقليل خطر الحرب، أم السماح لأسباب الصراع المألوفة بالظهور من جديد؟ هل ستتخذ القوى الإقليمية إجراءات أكثر عدوانية لتحسين مواقفها- كما سعى العراق لغزو الكويت- أم أنها ستتصرف بحذر أكبر في غياب دعم القوة العظمى؟ ستبني محاولات الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها بالضرورة على قاعدة المعرفة الموجودة في هذا الحقل، ولكنها ستحفز أيضًا الدراسات التجريبية الجديدة والابتكارات النظرية.

تتجلى هذه المخاوف بالفعل في الجدل الأكاديمي حول مستقبل أوروبا. يمكن تحديد ما لا يقل عن أربع وجهات نظر رئيسية. يجادل متشائمو "الصورة الثالثة[3]" بأن عودة ظهور أوروبا متعددة الأقطاب سوف يعيد الظروف التي أشعلت الحرب في أوروبا في الماضي. لهذا السبب، ستؤدي نهاية الحرب الباردة إلى زيادة خطر الحرب. يوصي هؤلاء ببقاء القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا للحد من هذه الآثار ويفضلون الانتشار المنظم للأسلحة النووية (في ألمانيا على وجه الخصوص) للتخفيف من المخاوف الأمنية التي يعتقدون أنها ستصاحب انسحاب القوى العظمى من أوروبا (Meirsheimer، 1990). يقلل متشائمو "الصورة الثانية" من أهمية الأسباب النظامية ويؤكدون على الأخطار الناشئة عن ضعف المؤسسات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي. إنهم يخشون أن تستخدم جماعات المصالح المتنافسة السياسة الخارجية لتعزيز مواقفها المحلية؛ في أسوأ الحالات، قد تتحد عدة أطراف في تحالف يجمع بين أجنداتها التوسعية المنفصلة، كما حدث في ألمانيا واليابان قبل الحربين العالميتين. في هذه الحال، يكون الترياق الموصى به هو المساعدة الغربية لدعم الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية، والاندماج السريع لهذه الدول في المجموعة الأوروبية (Snyder، 1990).

رفضًا لهذه الآراء المتشائمة، يجادل المتفائلون في "الصورة الثانية" بأن المساواة بين المجتمعات الأوروبية، وتثبيط النزعة العسكرية، وإعادة كتابة التاريخ القومي في أوروبا على نطاق واسع، كل ذلك قد أزال الأسباب الرئيسية للحروب السابقة. يرى هذا الرأي أن احتمال تفكك الاتحاد السوفيتي هو التهديد الرئيسي للسلام، ويؤيد الجهود الغربية لتشجيع الانتقال السلمي ومنع عودة ظهور القوى المحلية التي أججت العدوان في الماضي (Van Evera، 1991-1990). أخيرًا، يشير "المتفائلون المؤسسيون" إلى أن التكامل الاقتصادي والمؤسسات الدولية (مثل الناتو أو المفوضية الأوروبية أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا) ستكون قوية بما يكفي لحماية السلام في أوروبا. لا يتوفر عرض علمي كامل لوجهة النظر هذه بعد- على الرغم من أن Snyder (1990) يقدم بعض هذه العناصر في أحد بحوثه- لكنها تعني استخدام المؤسسات القائمة لتسهيل الحد من التسلح وإدارة التوترات الاقتصادية والسياسية في أوروبا المستقلة والمتحدة بشكل متزايد (Hoffmann، 1990؛ Keohane، 1990).

لا يمكن لملخص موجز أن ينصف دقة وقوة هذه الآراء المتنافسة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جميعهم يعتمدون على المشاريع البحثية التي طُورت أو صُقلت خلال نهضة الدراسات الأمنية: إن الجدل الأكاديمي حول مستقبل أوروبا هو إلى حد كبير منافسة بين الرؤى النظرية المتنافسة. إنها أيضًا قضية ذات آثار بعيدة المدى على ميزانيات الدفاع والتزامات التحالف واحتمال اندلاع حرب. بعيدًا عن الإشارة إلى تراجع دور الدراسات الأمنية، باختصار، ستُبقي نهاية الحرب الباردة القضايا الأمنية في المقدمة لبعض الوقت في المستقبل.

الاقتصاد والأمن: تحظى العلاقة بين الاقتصاد والأمن باهتمام متزايد أيضًا. أحد أبعادها الواضحة هو العلاقة بين الإنفاق العسكري والأداء الاقتصادي، حيث يوضح الجدل الذي أشعله بول كينيدي تحت عنوان "صعود وسقوط القوى العظمى" استمرار الخلاف حول هذه المسألة (Kennedy، 1987؛ Adams and Gold، 1987؛ Huntington، 89-1988؛ Friedberg، 1989؛ Kupchan، 1989a؛ Nye، 1990). ثانيًا، على الرغم من الاهتمام الذي حظيت به قضايا الموارد بعد صدمات النفط عام 1973، لا تزال الخلافات قائمة حول الأهمية الإستراتيجية للموارد الاقتصادية ودورها كأسباب محتملة للصراع الدولي (Shafer، 1982؛ Maull، 1984؛ Finlayson and Haglund، 1987؛ Johnson، 1989). تسلط الحرب الأخيرة في الخليج الفارسي الضوء على استمرار أهمية هذه القضية، فضلًا عن الفعالية المحتملة للعقوبات الاقتصادية كأداة دبلوماسية.

القضية الثالثة التي تربط بين الاقتصاد والأمن هي التأثير السياسي لهيئة التصنيع العسكري (MIC). على الرغم من أن العديد من الأعمال الحديثة قد حللت عملية الشراء بالتفصيل (Gansler، 1982، 1989؛ Stubbing، 1986؛

[3] تقول نظرية "الصورة- الثالثة" بأن الحروب نتيجة للنظام العالمي الفوضوي. (المترجم)

McNaugher، 1989)، كان هناك القليل من الأبحاث حول الدور السياسي لهيئة التصنيع العسكري في تشكيل السياسة الوطنية. حتى معرفتنا التاريخية ناقصة، إذ لا يوجد حتى الآن بديل مناسب لكتاب هنتنغتون "الدفاع المشترك" (1961)، وإستراتيجية شيلينج وهاموند وسنايدر للإستراتيجية والسياسة وميزانيات الدفاع (1962)، وكتاب إنثوفن وسميث "ما هو المبلغ الكافي؟" (1971). في الواقع، لا يوجد تحليل علمي موثوق لتراكم الدفاع الأمريكي في الثمانينيات. ستكون المقارنات عبر الوطنية ذات قيمة أيضًا، وذلك لتكملة الدراسات القليلة المتاحة الآن (Evangelista، 1988). بالنظر إلى الموارد المعرضة للخطر، يبدو أن التحقيق في كيفية اتخاذ مثل هذه القرارات يستحق جهود الاقتصاديين وخبراء الأمن على حد سواء.

تنقيح النظريات الموجودة: تؤكد المناقشة في هذا القسم كيف أثارت النظريات والمناهج الجديدة تبادلات علمية حية طوال حقبة نهضة الدراسات الأمنية. تمحورت هذه التبادلات حول موضوعات مثل تأثير المزايا الهجومية والدفاعية، وتأثير السياسة الداخلية على الحرب، وأسباب وعواقب سباقات التسلح، ومتطلبات الردع الممتد، ومصادر الابتكار العسكري وآفاق التعاون الأمني. ومع ذلك، لم تخضع الفرضيات المتنافسة في معظم الحالات لاختبارات تجريبية منهجية. فبالإضافة إلى الجهود المعتادة لابتكار نظريات جديدة، يجب أن يشكل صقل الفرضيات الحالية واختبارها من خلال دراسات تجريبية جيدة الإعداد جزءًا أساسيًا من العمل المستقبلي.

حماية قاعدة البيانات: كما ذكرنا سابقًا، فإن نهضة الدراسات الأمنية قد تيسرت من خلال زيادة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة. لكن ولسوء الحظ، تشير العديد من التطورات الأخيرة إلى أن المعلومات الضرورية جدًا للمنح الدراسية وللنقاش العام المستنير قد قُلصت بشكل خطير. كانت التقارير السنوية التي أصدرتها وزارة الدفاع خلال إدارة ريغان أقل إفادة من الإصدارات السابقة، واستمر هذا التوجه في عهد الرئيس بوش. كانت إدارة ريغان أيضًا أكثر عدوانية في ملاحقة التسريبات المزعومة والتلاعب بالتغطية الإعلامية، وبالتالي منعت الصحفيين من التقارير الاستقصائية وقامت بالحد من البيانات الخام المتاحة للاستخدام من قبل العلماء (Hertsgaard، 1988). والمثير للقلق أكثر، أن مجلد العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، وهو السجل الرسمي لوزارة الخارجية للدبلوماسية الأمريكية، احتوى على مثل هذه التشويهات الخطيرة ما دفع لاستقالة رئيس لجنتها الاستشارية احتجاجًا على ذلك، بالإضافة إلى إدانة واسعة النطاق من قطاع المؤرخين (Cohen، 1990؛ Kuniholm، 1990؛ جمعية مؤرخي العلاقات الخارجية الأمريكية، 1990).

تشكل الجهود المبذولة لحماية سياسة الحكومة من التقييم الخارجي تهديدًا خطيرًا للمشاريع البحثية في هذا الحقل. لا شك أن بعض المسؤولين الحكوميين يرغبون في حرمان المواطنين العاديين من فرصة التدقيق في سلوكهم؛ كجزء أساسي من هذه العملية التقييمية، يجب على القطاع العلمي أن يقاوم هذا التضييق بكل إخلاص. إن هذا الخطر يتجاوز مصالح أي حقل فرعي معين؛ إن تقييد المعلومات يهدد النقاش العام الذي يعتبر محوريًا للديمقراطية وأساسيًا لسياسة سليمة. إن أحداثًا متنوعة مثل غزو خليج الخنازير[4]، وقضية التصدي لإيران، والتطور المضطرب للقاذفة B-2 تذكرنا بأن السرية المفرطة تسمح ببقاء البرامج الخاطئة دون تصحيح. وبدلًا من قصر دراسة القضايا الأمنية على مجموعة مختارة من "الخبراء" الرسميين، يجب الحفاظ على النقاش المفتوح حول مسائل الأمن القومي. فيما يتطلب مثل هذا النقاش أن يحتفظ العلماء بإمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات موثوقة وكاملة.

[4] غزو خليج الخنازير كان محاولة فاشلة من جانب القوات التي دربتها وكالة المخابرات المركزية من الكوبيين المنفيين لغزو جنوب كوبا وقلب النظام على فيدل كاسترو. (المترجم)

استنتاج: بعض الدروس للمستقبل

إن مسار صعود الدراسات الأمنية وتراجعها ثم نهضتها من جديد يقدم عدة إرشادات حول السلوك المستقبلي لهذا الحقل. ولتشجيع التقدم المستمر، أختم هذا المقال من خلال النظر في (1) تطور المعرفة في الحقل، (2) مكانة الدراسات الأمنية في العالم الأكاديمي، (3) دور دعم البحث، و(4) معايير وروح الحقل..

1- تطور المعرفة:

يكشف تاريخ الدراسات الأمنية عن العديد من الملامح حول تطور العلوم الاجتماعية:

أولًا، يوضح التاريخ كيف تؤثر الأحداث الخارجية على الأجندة العلمية: كما لوحظ في هذا المقال، شُكل البحث في الدراسات الأمنية بشكل كبير من خلال الظروف الدولية المتغيرة. من الواضح أن التركيز المفرط على قضايا السياسة الآنية يمكن أن يخنق التقدم طويل الأجل ويزيد من خطر تعرض الدعم البحثي لحالة تذبذب شديد، مع تصاعد التوترات الدولية ثم تراجعها (Jervis et al.، 1986: 60؛ Nye & لين Jones، 1988: 21). على العموم، فإن الاهتمام الموجه لقضايا السياسة له آثار إيجابية: فهو المصدر الرئيسي للأسئلة البحثية الجديدة ويحبط أي انجراف نحو عدم الملاءمة الأكاديمية.

ثانيًا، يوضح تاريخ الدراسات الأمنية أيضًا الآليات التي تتقدم بها العلوم الاجتماعية. أحد السبل هو الاستعارة من التخصصات الأخرى: مثل بقية فروع العلاقات الدولية، استفادت الدراسات الأمنية من خلال الاعتماد على مجموعات المعرفة الأخرى. المصدر الآخر للتقدم هو المنافسة بين النظريات المتنافسة. تشجع المنافسة المناهج المختلفة على صقل حججها والسعي إلى دعم تجريبي أفضل، وعادة ما تقودها أيضًا إلى دمج أفكار بعضها البعض. كما ذكرنا سابقًا، شهد العقد الماضي تقاربًا جزئيًا بين المجالات الفرعية للدراسات الأمنية، وبحوث السلام، والاقتصاد السياسي الدولي، وهو تطور يرجح أن يستفيد منه الثلاثة. ستعزز نهاية الحرب الباردة هذا الاتجاه من خلال إزالة بعض التقسيمات الجوهرية بين هذه الحقول الفرعية بعضها البعض.

الدراسات الأمنية و"برج العاج"

كان الموضوع المتكرر لهذا المقال هو الخطر المزدوج المتمثل في فصل دراسة الشؤون الأمنية عن العالم الأكاديمي أو تحويل تركيز المشاريع البحثية بعيدًا عن قضايا العالم الحقيقي. سيظل خطر الحرب يلاحقنا لبعض الوقت في المستقبل، وستستمر الدول في جمع قوات عسكرية لمجموعة متنوعة من الأغراض. ما لم يعتقد المرء أن الجهل أفضل من الخبرة، يجب أن تكون قيمة علماء الأمن القومي المستقلين واضحة. في الواقع، يشير التاريخ إلى أن الدول التي تقمع النقاش حول مسائل الأمن القومي من المرجح أن تتورط في كارثة، لأن السياسات المضللة لا يمكن تقييمها وإيقافها في الوقت المناسب.

كما هو الحال في مجالات السياسة العامة الأخرى، يمكن للخبراء الأكاديميين في الدراسات الأمنية المساعدة بعدة طرق. على المدى القصير، يكون الأكاديميون في وضع جيد لتقييم البرامج الحالية، لأنهم يواجهون ضغوطًا أقل لدعم السياسة الرسمية. وقد تكون التأثيرات طويلة المدى للمشاركة الأكاديمية أكثر أهمية: يمكن للبحث الأكاديمي أن يساعد الدول على التعلم من أخطاء الماضي، كما يمكن أن يوفر الابتكارات النظرية التي تنتج خيارات سياسية أفضل في المستقبل. علاوة على ذلك، فإن دورهم في تدريب الجيل الجديد من الخبراء يمنح الأكاديميين سبيلًا إضافيًا للتأثير. بافتراض أنهم يؤدون هذه المهام بمسؤولية، سيكون للأكاديميين تأثير إيجابي وإن كان تدريجيًا على كيفية تعامل الدول مع مشكلة الحرب في المستقبل.

2- دور دعم البحث:

تيسرت نهضة الدراسات الأمنية من خلال زيادة الدعم المالي من عدة مصادر، لا سيما المؤسسات الخاصة. تعد إدارة تخصيص الدعم البحثي تحديًا كبيرًا: من بين أمور أخرى، لا يوجد لأي منها معايير موثوقة بشكل دقيق لتقييم مزايا

المقترحات المتنافسة أو فوائد القرارات السابقة. يمكن أن تساعد لجان المراجعة الخارجية في ذلك، ولكن أي محاولة لتقييم دور الدعم الخارجي يجب أن تعترف بالمشاكل المتأصلة التي يواجهها المانحون والأهداف الجديرة بالثناء التي يسعى الكثير منهم إلى تحقيقها.

توحي نهضة الدراسات الأمنية بعدة دروس في هذا الصدد. كان دعم "البنية التحتية العلمية" أكثر الطرق فعالية للمؤسسات الخاصة للمساهمة في التقدم على المدى الطويل. كما نوقش أعلاه، كان دعم مؤسسة فورد للعديد من مراكز البحث الأكاديمي ضروريًا لإحياء هذا الحقل. منذ ذلك الحين، قدم دعم مؤسسة ماك آرثر للأمن الدولي، ومنحها المؤسسية لعدد من المنظمات الأكاديمية والبحثية، ودعم مؤسسة فورد المستمر للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، منتديات لنشر البحوث الأكاديمية الجادة وبث المناقشات العلمية، جنبًا إلى جنب مع الدعم المباشر للباحثين الأفراد. كما قدمت مؤسسة Pew Charitable Trustsومؤسسة John M. Olin أيضًا دعمًا مكثفًا لبرامج البحث في الدراسات الأمنية. إذا استمرت مجموعات مثل هذه في تقديم الدعم المالي الكافي، فسيستمر الزخم المكتسب خلال حقبة النهضة.

كان للجهود الأخيرة لإثراء الدراسات الأمنية من خلال جذب علماء من تخصصات أخرى إلى الميدان (على سبيل المثال، من خلال برنامج "الخبرة المزدوجة" لـ MacArthur / SSRC) نتائج مختلطة أكثر. فعلى الرغم من أن بعض برامج "إعادة التجهيز" كانت ذات قيمة (خاصة للتدريب اللغوي ولتشجيع علماء الطبيعة على التعرف على القضايا الأمنية)، إلا أن الاعتقاد بأن الدراسات الأمنية كانت فقيرة فكريًا لم يولِّ اهتمامًا كافيًا للنهج متعدد التخصصات الذي ميز هذا الحقل منذ بدايته. علاوة على ذلك، فإن تقديم مساهمة كبيرة في أي تخصص يتطلب إعدادًا جادًا ويستغرق وقتًا طويلًا؛ لا يمكن اكتساب الخبرة اللازمة في غضون عام أو عامين. إن الدراسات الأمنية ليست استثناءً من هذه القاعدة، وبالتالي ليس من المستغرب أن يكون التقدم خلال حقبة النهضة قد أتى بشكل أساسي من علماء في الحقل اعتمدوا على تخصصات أخرى بدلًا من خبراء من حقول أخرى تحول انتباههم فجأة إلى القضايا الأمنية.

يجب أن تخاطر المؤسسات في بعض الأحيان، بالطبع، ولا يمكن معرفة الفائدة النهائية لمبادرة معينة مسبقًا. ولكن على المدى الطويل، من المهم للغاية الحفاظ على مجموعة نشطة من الخبراء الذين يتركز اهتمامهم الأساسي على الدراسات الأمنية نفسها (Lebow، 1988: 515)، لأن هؤلاء الأفراد سيكون لديهم تأثير أكبر على المناقشات المستقبلية حول الأمن القومي. يجب أن تضمن المؤسسات التي تأمل في التأثير على هذه المناقشات أن يكون هؤلاء الخبراء مدعومين بشكل كافٍ. وفقًا لذلك، يجب ألا يكون استقدام العلماء من الحقول الأخرى أكثر من مجرد ملحق لدعم أولئك الذين لديهم اهتمام واضح وخلفية قوية في هذا الحقل.

إن التهديد الأكثر خطورة هو تسييس دعم البحوث. في العقد الماضي، دخلت العديد من المؤسسات ذات المواقف الأيديولوجية المتميزة هذا الحقل. فإذا أصبح الوصول إلى دعم البحث مرهونًا بآراء سياسية "معينة"، فإن تجرد الدراسات الأمنية سيتعرض لتهديد خطير. على المدى القصير، كفل وجود العديد من المؤسسات الأيديولوجية المتنوعة ووجود العديد من مراكز البحث المستقلة عدم سيطرة مجموعة واحدة من الآراء على الحقل. لكن العلم ليس مسابقة يجب أن تفوز بها القوى الأعلى صوتًا أو الأكثر تمويلًا بسخاء؛ يجب أن تكون جودة المشاريع البحثية هي الاعتبار السائد. على المدى الطويل، يجب أن تدعم المؤسسات الدراسية المنح التعليمية التي تتبع المعايير الأساسية للعلم بدلًا من البحث الذي يتوافق مع تفضيلات سياسية معينة، ذلك أن الهدف هو تشجيع العلماء الموهوبين على الرد على الأسئلة المهمة، بغض النظر عن استنتاجاتهم النهائية. باختصار، يعد إبقاء الاختبارات الأيديولوجية خارج عملية التمويل أمرًا ضروريًا للحفاظ على شرعية الدراسات الأمنية كمشروع علمي.

3- معايير وروح مجتمع الدراسات الأمنية:

تتعلق المجموعة الأخيرة من الدروس بدور العديد من المعايير غير الرسمية في هذا الحقل. هذه المعايير ليست فريدة في الدراسات الأمنية ولا مشتركة بين التخصصات الأكاديمية. على الرغم من أن عددًا من كبار العلماء قدموا نماذج مهمة، إلا أن هذه المعايير كانت واضحة بشكل خاص بين الأعضاء الأصغر سنًّا. هناك ثلاثة مبادئ تستحق الذكر بشكل خاص.

أولًا، استفادت الدراسات الأمنية من الروح التعاونية عبر تشجيع المنتسبين إلى الحقل على تبادل الأفكار والأدلة والنقد بحرية على الرغم من الخلافات الجوهرية الكبيرة. ومن المسلم به أن هذا المعيار هو طموح أكثر من كونه حقيقة مقبولة عالميًّا، لكن روح النقد التعاوني ساعدت العلماء على أن يكونوا أكثر إنتاجية ومكنت الحقل من التقدم بسرعة أكبر.

هذا الإنجاز أكثر من رائع بالنظر إلى نطاق الآراء داخل هذا الحقل. بعيدًا عن كونها مجموعة من المقربين ذوي التفكير المماثل، أظهرت الدراسات الأمنية تنوعًا غير عاديًّا على مدار العقد الماضي، تخللته حلقات من النقاش المكثف. لا يحتاج المرء إلا أن يكون على دراية بالنزاعات التي جرت مناقشتها بالفعل (حول نظرية الردع، والإستراتيجية الأمريكية الكبرى، والإستراتيجية البحرية، وسياسة الأسلحة الإستراتيجية، والهجوم المفاجئ، وأسباب الحرب العالمية الأولى، وما إلى ذلك) لإدراك أن مجال الدراسات الأمنية ليس حقلا من مجموعة موحدة سواء من الناحية المنهجية أو الموضوعية أو السياسية. ولكن مع استثناءات قليلة ملحوظة، تجنب الحقل المنافسات المهنية المدمرة.

ما يوحد هذا الحقل هو الرغبة في زيادة فهمنا لدور القوة في السياسة الدولية. تشهد النقاشات المتكررة على قوة حقل الدراسات الأمنية، وهي محرك رئيسي لتقدمه المستمر. كما لاحظ أحد المشاركين: "إن المشاريع البحثية في مسائل الأمن القومي، مثلها مثل جميع المشاريع البحثية، هي مشروع جماعي.. فالأفراد ينشرون نتائجهم؛ وهذا يدعو إلى النقد من زملائهم، ويوفر الأسس والمدخلات لعمل الآخرين... بهذه الطريقة، يطور المجتمع ككل فهمنا لقضايا منهجية وموضوعية محددة وللمجال ككل (Posen، 1989: 145).

المعيار الثاني هو الملاءمة، وهو الاعتقاد بأنه حتى خطوط البحث المجردة للغاية يجب أن تسترشد بهدف حل مشاكل العالم الحقيقي. نظرًا لأن قيمة نهج معين قد لا تكون واضحة- "نظرية اللعبة" مثال واضح- لا يمكننا الإصرار على أن يكون النهج الجديد قابلًا للتطبيق فورًا على لغز بحث معين. على الحقل، فإن الاعتقاد بأن المشاريع البحثية في الشؤون الأمنية يجب أن تكون مرتبطة بقضايا العالم الحقيقي قد منع هذا الحقل من الانحدار إلى التفكير المنغمس في الذات. ومنذ العصر الذهبي وحتى الوقت الحاضر، ربما كان للدراسات الأمنية تأثير أكبر في العالم الحقيقي، سواء أكان ذلك جيدًا أم سيئًا، مقارنة بمعظم مجالات العلوم الاجتماعية.

ختامًا، إن نهضة الدراسات الأمنية استرشدت عبر الالتزام بحوار ديمقراطي. بدلًا من حصر مناقشة القضايا الأمنية في مجموعة النخبة من الأفضل والأذكى، رحب العلماء في عصر النهضة بشكل عام بمناقشة أكثر استنارة. لإعادة صياغة كلام كليمنصو، فإن قضايا الحرب والسلام مهمة للغاية بحيث لا يمكن تركها فقط للمطلعين الذين لديهم مصلحة راسخة في النتيجة.

يعد نمو الدراسات الأمنية داخل الجامعات علامة على مشاركة أوسع، إلى جانب زيادة توافر المعلومات وإتاحة المزيد من المطبوعات للمواطنين المهتمين. على الرغم من أن هذا الرأي ليس عالميًّا بأي حال من الأحوال، إلا أن نهضة الدراسات الأمنية قد تشكلت من خلال الاعتقاد بأن النقاش المستنير هو أفضل طريقة لتجنب الكوارث المحتملة عندما تكون السياسة الوطنية محتكرة من قبل عدد قليل من الأطراف ذات المصلحة الذاتية.

وبالتالي، فإن نهضة الدراسات الأمنية، إذا نظرنا إليها ككل، كانت تطورًا قيمًا للعلاقات الدولية. مع دخولنا عصرًا ستظهر فيه مشاكل أمنية جديدة وستكون هناك حاجة لإستراتيجيات جديدة للتعامل معها، تتجلى أهمية الدراسات الأمنية. إذا لاحظ المشاركون المعايير التي وجهت حقلَ الدراسات الأمنية في السنوات الأخيرة وإذا ظل الدعم البحثي الكافي متاحًا، فإن

احتمالات التقدم المستمر جيدة. وإذا كان العمل المستقبلي يبني على نتائج النهضة الأخيرة ويتحدى نتائجها، فسيكون ذلك دليلًا مقنعًا على استمرار صحة هذا الحقل.